### طالب بفتح جميع الملفات الأمنية دون الالتفات لشعارات وهمية

# المطوع: الكويت شهدت حالة من الانفلات غير المسبوق في عهد الحمود

أكد مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق عدنان المطوع أن ما آلت إليه الأوضاع الأمنية من ترد في الفترة الأخيرة يثير القلق، مضيفا: ففي الوقت الذي نحيي فيه ابتداءً إخواننا وأبناءنا منتسبي وزارة الداخلية والدفاع والحرس الوطني والجهاز الطبي بوزارة الصحة بكل عز وفخر جهودهم لتوجيهات سمو الأمير بتطبيق القانون وضبط الأمن بالحفاظ على الممتلكات الخاصة والعامة وإعادة الأمن والثقة التي فقدت من نفوس المواطنين والمقيمين وتفويت الفرصة ممن يريد بالكويت سوء حين اتخذ لغة الشارع سبيلا للتهديد والوعيد بأسلوب شيطاني للانقضاض على السلطة، فإننا نتوجه إلى النائب الأول ووزير الداخلية أن تحتكم بالعقل والمنطق والمعطيات في وقت تفصله عن منصبه أياما معدودة إن كان يعنيه الأمر بما حدث وما تلاه من تطورات ما كانت لتكون لو لم يكن في منصبه.

وأوضح المطوع في تصريح له أمس، أنه في فترة تولي الحمود منصبه شهدت الكويت أسلوباً ومنهجا فريدا لم تشهده من حالة الانفلات وتهييج للشارع بهدف إشاعة الفوضى وإرهاب الدولة خارج حدود القانون والأطر الدستورية، مستطردا: فقد شهدنا يوما أسود في تاريخ الكويت اقتحم فيه المجلس حطمت وعبثت بمحتوياته كما تم التعدي على بعض القنوات الفضائية ومقرات لمرشحين ومساكن لمواطنين لمجرد الاختلاف في الرأي، وانتهكت هيئات دبلوماسية في غياب الحماية.

> ■ لولا تدخل سمو الأمير بحكمته ونظرته الثاقبة لانتهى الأمر بالوطن إلى الهاوية

عدنان المطوع

وقال إنه كان المطلوب منا أن ننسى عملية تزوير تصاريح الزيارات والإقامات من أحد المراكز وعمليات تهريب السلاح؟ وما تم وبتعليمات مباشرة تودداً وإرضاءً قبول طلبة في السلك الأمني لا تنطبق عليهم الشروط بل منهم من هو متهم بتهم جنائية ومخلة بالشرف في حين استبعد آخرون أكثر استحقاقا في مشهد متكرر على أساس عرقي، مذهبي وعنصري، كما شهدنا حجم التجاهر بالتعدي والتطاول على رجال الأمن خلال أدائهم لواجباتهم فترة التظاهرات دون حق الدفاع والتقاضي بتعليمات من الوزير دون مسوغ.

وتساءل قائلا: كيف سيتذكر المواطنون الحريصون على أمن وطنهم بما هالهم من خوف وفزع فترة تولي الوزير حيث كان الاستسلام والتسليم بالأمر الواقع سيد الموقف لفئة أرادت بالكويت سوءً، ما فتح شهية هؤلاء المتآمرين رفع سقف مطالب إثارة الفوضى وأسلوب الشارع بعيداً عن الدستور والسلطة التشريعية تعدى الإرهاب الفكري حتى طال سلطة وذات سمو الأمير في غياب الرادع والقانون، مضيفا: لولا تدخل سمو الأمير بحكمته ونظرته الثاقبة لوصل الأمر بنا كوطن إلى الهاوية بدليل قول سموه أن «الكويت كادت أن تضيع» ما يدلل فشل إدارة الجهاز الأمني وهنا لا يعفي كذلك جهاز الأمن الوطني من المسؤولية بأن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه، بدليل الاستعانة بالجيش والحرس الوطني علما بأن سلف معالي الوزير تعامل مع الخارجين عن القانون بعدد لا يتجاوز الخمسين من رجال القوات الخاصة البواسل دون باقي الأجهزة الأمنية حافظا هيبتهم وكرامتهم وفق القانون.

وقال المطوع إن كل ما نأمل ممن سيأتي لتولي الجهاز الأمني في القادم من الأيام أن يعين سمو الأمير وأن يكون على قدر المسؤولية والشجاعة لفتح جميع الملفات الأمنية دون الالتفات لشعارات وهمية ظلاميه ظاهرها مطالب وباطنها انقلاب، تكون فيه الكويت فوق كل مصلحة أو منصب أو اعتبار فالانفلات بات هاجس وخوف كل بيت، والأمن والاستقرار أصبح مطلب، مضيفا: فللدولة قانون وللكويت أمير، لها الولاء والانتماء وله السمع والطاعة نسأل الله أن يحفظهما من كل مكروه ويرد كيد من يريد بهما سوءا في نحره والله ولي التوفيق.

## الهاجري: أسلمة القوانين ستحقق الأمن والاستقرار للدولة

فيصل الهاجري

أكد مرشح الدائرة الخامسة فيصل محمد الهاجري تأييده قضية أسلمة القوانين لأن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع، مشيرا إلى أن أسلمة كافة القوانين الوضعية ستحل جزءاً كبيراً من الأوضاع الحالية في البلاد، كما أنها تنظم العلاقات فيما بين أفراده.

وقال الهاجري أن تعديل بعض المواد من الدستور لتكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع أصبح أمرا لا مفر منه، كما أنه الحل الأمثل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الكويتي منذ سنوات، لافتا الى أن أسلمة القوانين ستؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الدولة كما ستساهم في تنمية المجتمع.

وأشار إلى أن رفض أسلمة القوانين كبد المواطنين خسائر كبيرة وتسبب في تفاقم الديون عليهم «الفوائد الربوية» بما يخالف الشريعة.

## بوشهري: متفائلة بتشكيل مجلس قادر على قيادة مسيرة التنمية

أعربت مرشحة الدائرة الاولى جنان بوشهري عن أملها في أن تشهد المرحلة المقبلة اقرار عدد من القوانين التي تساهم في الارتقاء بأداء العمل البرلماني وتعزيز الشفافية مثل حزمة قوانين مكافحة الفساد وإقرار الذمة المالية مؤكدة على اهمية العمل على تعزيز الوحدة الوطنية وتشريع قانون يمنع العبث بها. وأبدت بوشهري في تصريح لها، تفاؤلها باختيار الشعب الكويتي لمجلس أمة قادر على قيادة مسيرة التنمية في البلاد والمحافظة على مقدرات الأمة، مشددة على ان التغيير يقع على عاتق الناخبين من خلال اختياراتهم في المجلس المقبل. وقالت ان هناك ضرورة للعمل على اعادة تأهيل البنية التحتية لتكون مؤهلة لكافة الخدمات الاساسية لتشمل كافة المناطق في الدولة وتكون وفقا لآلية محددة ونمط متوازن. وأوضحت بوشهري ان الشعب الكويتي يريد من المجلس والحكومة المقبلين الدخول مباشرة في مرحلة بناء حقيقية يتلمس من خلالها المواطن نهجا جديدا لعمل السلطتين من خلال تنفيذ الخطط والمشاريع على ارض الواقع وترجمتها بالشكل الصحيح.

### على الدولة بكافة مؤسساتها إيجاد فرص عمل جديدة للشباب

## الياقوت: الوطن بحاجة إلى التقارب والتصالح للوصول إلى النهضة

أكد مرشح الدائرة الثالثة الدكتور خالد الياقوت أن الوطن في حاجه إلى التقارب والتصالح والتوافق والأمن والتلاحم للوصل إلى النهضة والنماء.

وقال الياقوت في تصريح صحافي: لعل جميع أبناء الوطن يعلمون ما يقال في ذلك - بحد وصف الياقوت - برؤية بسيطة دون عناء فالوطن في احتياج شديد إلى كافة أبنائه كافة أطيافه عوائله وقبائله رجاله ونسائه شبابه وأطفاله فالوطن في حاجة إلى جميع الكويتيين ولعل في مقدمة من يحتاج إليهم الوطن هم الشباب العصب النامي والقلب النابض للوطن.

وأوضح أن الشباب الذين تم إهمالهم في الآونة الأخيرة وهدمت هممهم وتراكمت أحزانهم - حتى تنظر إلى الشاب الآن وكأنه كهل في مؤخرة العمر لا يشعر بشيء ولا يرغب بأي أمر وكل هدفه في الحياة العيش الاستهلاكي دون النظر للمستقبل - هم سند الكويت الآن والعصا السحرية التي بيدها الانتقال بالكويت من الركود إلى النهضة، وذكر أن الشباب يعانون من إهمال جسيم الآن في توفير فرص عمل يوعدون كثيرا والقليل ينفذ فأين الشباب من ميزانية الدولة؟ وأين هم من خطط التنمية المستقبلية ؟ كم عانى الشباب من الوعود!.

خالد الياقوت

وأكد أنه على الدولة بكافة أرجائها العمل على إيجاد فرص عمل جديدة للشباب حتى لا يحلقى القطاع الخاص على قطاعات الدولة ولتحفيز الشباب والشد من أزرهم من أجل مساند قطاعات الدولة.

وحرص الياقوت على التأكيد بأن الاهتمام بعلم التنمية البشرية هو الذي يبني شباب اليوم وأجيال المستقبل وينتقل من مرحلة التيه الفكري إلى مرحلة النضج الفكري ويزيد رغبة الشباب في النهوض بالوطن ودفعه إلى الأمام لنكون في ركاب قطار التنمية السريع الطامح له جميع الدول المتقدمة.

## الشطي: مكافحة الفساد أولوية للمجلس المقبل

أكد مرشح انتخابات مجلس الامة بالدائرة الخامسة المهندس مشعل الشطي على ضرورة مكافحة الفساد بكافة صوره واشكاله، لاسيما الفساد الإداري يمثل حجر الزاوية في الإصلاح الشامل المنشود. واوضح الشطي في تصريح صحافي إنه من الشواهد العملية التي يراها كل منا ويصطدم بها يوميا والتي لا تحتاج لبرهان او دليل، هو تفشي الفساد في مختلف مفاصل الأجهزة والجهات والمؤسسات الحكومية، سواء الانتاجية منها او الخدمية او التنفيذية، وذلك بدءا من المحسوبية والواسطة في التعيين بالوظائف الحكومية، مرورا بتسهيل وإنهاء المعاملات، وصولا إلى الطامة الكبرى متمثلة في التنفيع على حساب إهدار المال العام». واستطرد بالقول: بلا شك فإن الفساد الذي ينخر في مؤسسات الدولة، ويضرب بأذنابه فيها، له تداعيات سلبية هائلة؛ غير أن التداعيات الأكثر كارثية على حاضر ومستقبل الكويت هي تلك الناجمة عن الفساد الإداري، الذي يعد أخطر صور الفساد المستشرية بضراوة.

وأضاف بقوله: وتتبدى خطورة الفساد الإداري في صعوبة اكتشافه وإماطة اللثام عنه لاسيما في مراحله الأولى. كما أنه يمثل تجاوزا صارخا للقانون، وانتهاكا لمبادئ العدالة والمساواة التي نص عليها الدستور، ذلك أن الواسطة والمحسوبية في التوظيف بالمناصب الحكومية تضرب مبدأ تكافؤ الفرص في الصميم.

## المري: لن أخون أهل الكويت ولن أتهاون في حقوقهم تحت أي ظروف

أكد مرشح الدائرة الخامسة ناصر عبدالمحسن المري أن برنامجه الانتخابي خاضع إلى التطوير باستمرار من خلال التواصل مع ناخبي وناخبات الدائرة الخامسة ورصد الأفكار والمقترحات الملامسة لهموم ومشاكل المواطنين كافة، مشدد على أهمية استثمار العقول الموجودة نحو التطوير الأمثل ووضع الرؤى الواضحة التي تصب في مصلحة الوطن والمواطنين، إذ يجب على ممثل الشعب في قاعة عبدالله السالم أن يتحمل الأمانة المسؤولية الكاملة في توفير كل ما من شأنه خدمة الكويتيين والحفاظ على مكتسباتهم الحقة واضعا بعين الاعتبار حساب الباري عز وجل والشعب الكويتي.

وقال المري خلال اللقاء المفتوح مع ناخبي الدائرة الذي نظمه الليلة قبل الماضية في مقره بالمنقف: «لن أخون ناخبي الدائرة الخامسة وأهل الكويت ولن أتهاون بحق من حقوقهم أبدا مهما كانت الظروف، إذ سأعمل في كل ما بوسعي لخدمة ديني ووطني وأهلي، فقد تحملت الكثير في الانتخابات الحالية من فجر الخصومة والإشاعات والإهانات ولكن لأجل البلد وشعبه تهون الأمور.

### دعا إلى نقل الوزارات الخدمية وفتح فروع لها بالمحافظات

## مهاوش: إنشاء مدن جامعية وطبية خارج العاصمة يحل أزمة المرور

طالب مرشح الدائرة الخامسة فالح صالح مهاوش الجهات المعنية بالقضية المرورية الى وضع حلول واقعية لأزمة الطرق والاختناقات المرورية اليومية التي يعاني منها مستخدمو الطرق.

وقال مهاوش في تصريح صحافي ان هذه القضية بحاجة الى استراتيجية متكاملة لحل المشكلة المرورية، مشيراً الى ان هذا لن يتحقق من دون اجراء دراسات مرورية دورية تقيم الوضع المروري عامة، وتقترح الحلول المناسبة للاختناقات المرورية المزمنة، على أن تكون هناك نظرة مستقبلية لأن عدد السكان في تزايد مستمر.

واضاف ان المواطن يقضي ما يزيد على ساعتين يوميا في الطريق للانتقال من العمل ومنه، ويقضي مدة مشابهة في الظهيرة المسائية لقضاء حاجات العائلة او للتواصل الاجتماعي او ما شابه ذلك، ومن غير المعقول ان يقضي المواطن 3 إلى 4 ساعات في تنقلاته يوميا في دولة تعدادها 3 ملايين نسمة فقط، وقضاء هذه المدة الطويلة في الانتقال هدر كبير لوقت المواطن، وكذلك هدر كبير لموارد القطاعين العام والخاص، وله آثار سلبية اخرى على استهلاك الوقود وتلوث البيئة وغيرها.

واكد مهاوش ان انسيابية المرور وامكان الوصول من نقطة الى اخرى باستخدام وسائل المواصلات والنقل من المؤشرات الرئيسية لجودة الحياة للمواطن والمقيم، وهي احد اهم المتطلبات الرئيسية لتحويل الكويت مركزا ماليا، فلن تنطلق التنمية الحقيقية ولن تنجح في تحويل الكويت إلى مركز مالي من دون تطوير شبكة النقل وتحسين الوضع المروري، فالدولة مطالبة ببذل كل ما في وسعها لرفع جودة الحياة للمواطن الكويتي من خلال حل المشاكل المرورية حلا جذريا يضمن سهولة وسلامة الانتقال.

واشار الى ان الكويت تعاني اختناقات مرورية تزداد حدة باطراد، ولهذه المشكلة آثار سلبية، سواء على المستوى الفردي او الجماعي او على مستوى الشركات والمؤسسات او على مستوى الاقتصاد الوطني عامة.

فالح مهاوش

واوضح ان التكدس الحاصل جراء وجود جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فضلا عن المستشفيات والوزارات في بقعة جغرافية صغيرة نسبيا وعدد الطرقات القليل للتنقل بين هذه الجهات الحيوية يمثل احد الاسباب الرئيسية للأزمة المرورية في البلاد.

وبين مهاوش انه رغم هذه الازمة المزمنة الا اننا لم نشهد حلولا واقعية على ارض الواقع، فلا وزارة الداخلية تقوم بأكثر من نشر دورياتها على الطرقات لتنظيم الازدحامات بدلا من البحث عن حلول لفكها، ولا وزارة الأشغال بادرت الى طرح مشاريع عملية تسهم في التقليل من الاختناقات سوى انها تجري المزيد من الحفريات والتحويلات في الشوارع ما يزيد هذه الازدحامات ايضا.

ورأى مرشح الدائرة الخامسة انه لابد من التفكير جديا في انشاء مدن طبية وجامعية خارج مناطق ازدحام الكتلة السكانية وخصوصا في العاصمة التي تعتبر الشريان الحيوي للبلد، ومن غير المقبول تكدس غالبية الادارات الحكومية في مجمع وحيد للوزارات الامر الذي يفاقم الازمة المرورية بشكل كبير جدا، داعيا الى نقل الوزارات الخدمية خارج العاصمة، وانشاء فروع لها في المحافظات، او انشاء مجمعين مماثلين في الاحمدي والجهراء اللتين تشهدان كثافة سكانية عالية، وهذا من شأنه تخفيف الضغط على الطرق والشوارع.

ورأى ان فكرة مجمع الوزارات لم تعد مجدية في ظل التطور العمراني والزيادة السكانية التي تشهدها البلاد، ومن باب اولى زيادة اعداد مراكز الخدمة في جميع المناطق وافتتاح ابوابها امام الجميع حتى يتمكن كل صاحب معاملة من انجازها دون اي تأخير.

واشار الى ضرورة التفكير جديا بإنشاء جامعات حكومية في المحافظات لاستيعاب الاعداد المتزايدة للطلبة من ناحية، ومن ناحية اخرى للاسهام في حل الازمة المرورية التي يتسبب بها وجود اهم مؤسستين تعليميتين في مكان واحد في ظل الاختناقات المرورية التي باتت معاناة يومية للطلبة واولياء الامور، فضلا عن قربهما من المناطق السكنية، مبينا ان ازمة المرور تحولت الى جزء لا يتجزأ من ثقافة الطالب وروتينا يوميا يعايشه عند ذهابه وحتى عند عودته من الجامعة.

### طالب بتفعيل مشاركة القطاع الخاص في المجال الصحي

## التويجري: تطوير المستشفيات لن يكون كافياً والتأمين المعمول به حالياً ليس تأميناً ولا صحياً

قال مرشح الدائرة الثالثة إن مستوى الخدمات المتدني في معظم المجالات وأكثرها حيوية مثل القطاع الصحي يعود في القسم الأكبر منه إلى عدم التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام من حيث تقديم الخدمات الصحية، مؤكدا أن العلاقة بين تفعيل ودعم القطاع الخاص وبين الخدمات الصحية جوهري وأساسي بدليل التجارب الناجحة لكل الدول المتقدمة التي يشارك القطاع الخاص فيه بنسبة تكاد تصل إلى ضعف التي يقوم بها القطاع العام في المجال الصحي.

وأضاف التويجري بأن الكويت بحاجة شديدة في الوقت الحالي لتوفير الرعاية الصحية المناسبة والجيدة للمواطنين في ظل التزايد السكاني وبقاء الخدمات الصحية على حالها من الناحية الكمية وترديها من الناحية النوعية، مشددا على أن الحكومة لن تستطيع أن تطور خدماتها الصحية بمفردها بعد هذه التراكمات الخطيرة، مبيناً أن الحكومة حتى لو توفرت لديها الرغبة والإرادة لذلك وبدأت فعلا بتنفيذ توجيهات سمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ببناء تسع مستشفيات وليس تطويرها لتستوعب حوالي 4000 سرير اخرى، فإن ذلك سيأخذ وقتا طويلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الروتين الحكومي والميزانيات وغير ذلك، لافتا انه عندما يتم الانتهاء من بناء هذه المستشفيات ملحقاتها وتجهيزاتها ستكون الكويت بحاجة إلى تسع مستشفيات أخرى، خاصة وأن هذه الخطة ستكتمل كما هو معلن عام 2030 حيث من المتوقع أن يرتفع عدد السكان إلى 7 ملايين نسمة بحوالي 10000 سرير.

حمد التويجري

وبين التويجري أن القطاع الخاص في الكويت يشكل نسبة 25 في المئة بينما يشكل القطاع الحكومي 75 في المئة في حين أن الأمر معكوس في الدول المتقدمة حيث تنعكس النسبة لتصبح 25 في المئة للحكومة و75 في المئة للقطاع الخاص الذي اثبت جدارته وكفاءته، منوها بأن القطاع الخاص يعمل وفق قوانين وأطر تضعها الدولة بما يتناسب مع أوضاعها وخصوصياتها.

ولفت التويجري إلى أن التأمين الصحي المعمول به في الكويت والذي يكفله الدستور والقوانين المعمول بها في الكويت لا يعدو كونه حبرا على ورق فهو ليس تأمينا وليس صحيا، موضحا أن التأمين الصحي يعني أن المواطن له الحق في العلاج والطبابة في المكان الذي يرتاح إليه والطبيب الذي يثبت كفاءته كما هو الحال في الدول المتقدمة حيث يذهب مواطنوها في أي وقت شاءوا إلى أي عيادة يختارونها ليقوموا بإجراء الفحوصات اللازمة والدورية ويكون كل ذلك بتقديم البطاقة الصحية للطبيب ليكتب عليها ما قام به وتقوم شركات التأمين بالدفع.

وأشار إلى أن هذه الإجراءات تحتاج إلى حملات توعوية كبيرة ومدروسة تشارك فيها كل وسائل الإعلام لتوعية المواطنين بكيفية رعاية أنفسهم ومراقبة صحتهم، مشيراً إلى أن هذه الخطوات وإن كانت ذات تكلفة عالية نسبيا إلا أنها تعتبر توفيرا على المدى الطويل حيث أن مستقبل الكويت يقوم على الموارد البشرية السليمة والقادرة على الوقوف في وجه التحديات العالمية الكبيرة التي يلمسها الجميع في كل دول العالم.

وختم التويجري قائلا إن إشراك القطاع الخاص في القطاع الصحي مع ضرورة مراقبة عملهم وتنظيمه سيقلل من الضغط الكبير على المستشفيات الحكومية كما سيساهم في تطوير الخدمات الصحية فيه حيث أن الإمكانات في معظم المستشفيات الخاصة الموجودة في الكويت حاليا لا ترقى إلى تجهيزات المستشفيات الحكومية، موضحا أن إيجاد نوع من التوأمة بين القطاعين ستعود بالفائدة على كليهما وبالدرجة الأولى على المواطن.